

الأترك الغزاة.. زمن الإمبراطورية وزمن الدولة

السياسة التوسعية لها دوافع تاريخية ماثلة في ذهن القادة الأتراك



نموذجان يستندان إلى ثقافة الغزو

دولة لها حدود جغرافية، انعكس على الفرد التركي، ليتعامل بروح استعلائية مع بقية القوميات.

ففي ضميره أن العراق والشام ما هما إلا من ولايات الخلافة، التي ورثتها الدولة التركية. ما نراه أن تركيا لم يوقفها على ضم تلك البلدان، التي تعتبرها تركية عثمانية، إلا عدم وجود القوة الكافية في زمن وجود تلك الدول ضمن هيئة الأمم المتحدة، وعدم وجود ظرف دولي مناسب لذلك، ولهذا ترى السلطان العثماني الجديد (أردوغان) سلطان المسلمين حسب وصف يوسف القرضاوي له، قد انحنى للموقف الاقتصادي التركي.

على العموم، تتصرف تركيا الإخوانية بمنطق الخلافة لا منطق الدولة، مثلما تتصرف إيران ولاية الفقيه بمنطق الثورة لا منطق الدولة، تجد فيها قاعدة نفوذ، فكلهما النموذج الإخواني التركي والنموذج الولائي الإيراني، يعبران عن الحاكمية الإلهية، والتي لا تحدها حدود جغرافية، وكلاهما يستندان إلى ثقافة الغزو الإمبراطوري، هذا عثماني وذاك صفوي.

تصرفوا، بماء دجلة والفرات، على أنه يسيل ويقف بامر منهم، بينما المواثيق الدولية تؤكد أن مياه الأنهار ملك الدول المتشاطئة، وليس دول منابعها. ما زال الشعور العثماني يراود أردوغان، على وجه الخصوص، لأنه إسلامي إخواني، وهؤلاء يعتبرون الخلافة هي الأصل، وليس الدولة الوطنية، فكيف إذا كان أردوغان يتحرك بدافع عثماني يجمع بين القومية كتركي والدينية كعالم. كانت الغزوة التركية (العثمانية) الأخيرة للأراضي السورية واحدة من ثقافة الخلافة، ولا يتعلق الأمر بالقوة العسكرية التركية، فهذا لا يكفي لهاتك حدود الدول، إنما مع عقيدة أن هذه الدول ما هي إلا ولايات لإسطنبول، وكان الزمن لم يتغير منذ سقوط الإمبراطورية العثمانية (1918) ثم انتهائها (1923). كان العذر تامين الحدود التركية، والقضاء على التمرد الكردي، من دون الإيفاء بالوعود التي ضربها أردوغان نفسه لإعطاء الحق القومي لملايين الأكراد، الذين يسكنون مناطقهم قبل الأتراك العثمانيين، والذين تقدمت الإشارة إلى وصولهم بغزوات وحروب وتملكوا هذه المنطقة.

إن هذا الشعور القومي والديني، شعور بان تركيا إمبراطورية وليست

الدينية، بل وربطتها مع ولاياتها، المختلفة القوميات واللغات، هي الرابطة الإسلامية.

كانت محاولات الدولة التركية الحديثة الاحتفاظ بالولايات العثمانية، على أساس أنها ملك تركي وليس محددًا بوجود الخلافة، فقد استماتت لضم الموصل العراقية إليها، وانتهى الأمر بقرار دولي نتج عن استفتاء في المنطقة، انحاز به أكراد العراق للدولة الوطنية العراقية، بينما استمرت الدولة العثمانية بالسيطرة على لواء الإسكندرية، وديار بكر، بل عمدت إلى التعامل مع شعوب الدول الوطنية، التي كانت تحت السيطرة العثمانية، على أنها تابعة لها، وقد تكرر ذلك بشكل فج في عهد حكم حزب "العدالة والتنمية"، الإخواني بزعامه رجب طيب أردوغان، فهو بين حين وآخر، وبرغبة في إعادة التاج العثماني، والذي من مظاهره إعادة الحرس العثماني إلى قصره الرئاسي، يهدد بذلك التاريخ، وكان هيمنة أربعة قرون على المنطقة لم تكفه.

كذلك فإن السياسة التركية تعتبر الوجود التركي، خارج تركيا، هو مناطق نفوذ لها، لذا بين حين وآخر تهدد باحتلال كركوك، لوجود التركمان هناك، بمعنى أن الروح التوسعية لها دوافع تاريخية في ذهن القادة الأتراك، وبهذا

ليسوا من العرب ولا من قريش والخلافة جعلها الحديث النبوي في قريش، وهو الذي عزله انقلاب 1908 وقيام حكم العسكر، وانتهى الدور الديني، وما هي إلا شمس سنوات وينتهي أمر الخلافة، حيث الحرب العالمية الأولى.

لم تعش ولايات الدولة العثمانية إلا من أجل عاصمة السلطان، إسلامبول، ورعايا السلطنة والذين يسمون بالعثمانيين، حيث الجنسية العثمانية، يساقون إلى حروب السلطان، عبر حملات سيطرة الصيت "السفربرك" أي التغيير العام، حيث المجدل لا يعود إلى بلاده، ويرمى على حدود السلطنة المترامية الأطراف، بعد استخدامه وقودا في الغزوات وإطفاء الثورات.

استمرت هذه النفسية العثمانية في الدولة الحديثة، التي أسسها الضابط مصطفى كمال (أتاتورك)، أي أب الأتراك، وقد نجح في سحب أنظار الأجيال العثمانية من الثقافة الدينية الفقهية، التي كانت حجر الزاوية في السلطنة، وذلك بتغيير الأبجدية التركية، من الحرف العربي إلى الحرف اللاتيني، وبهذا حجر على تراث فقهي وتفسيري، وديني بشكل عام، بينما كان كتاب البخاري يدرس، حتى في البواخر على المسافرين، فالدولة تعتمد في وجودها على القيمة

عكست سياسات وتوجهات الرئيس التركي رجب طيب أردوغان منذ توليه الحكم في بلاده سعيه الحديث إلى إحياء الإمبراطورية العثمانية، على الرغم من محاولات التخفي تحت عناوين مختلفة، لكن سياسته التوسعية على حساب دول الجوار الإقليمي من ذلك العراق وسوريا، وتعده التعامل مع شعوبها التي كانت تحت السيطرة العثمانية، على أنها تابعة، وخطاباته الحادة تجاه منتقديه، تكشف كلها بوضوح عن رغبة ملحة في شغل منصب "السلطان الجديد". هذه العناصر مجتمعة تغلغت في شعور الفرد التركي بالاستعلاء والاستعداد لباقي القوميات الأخرى في الإقليم، ما جعل النموذج الإخواني التركي يتماهى مع نظيره الولائي الإيراني سلوكا ومنهجها وأهدافا، في مسعى إلى تفكيك الجغرافيا العربية وترويج لهرطقات الحاكمية الإلهية باستعادة تاريخ استعماري وثقافة غزو إمبراطوري، وجب التصدي لها.

زيد بن رفاعة

فيينا، ووقوف زحفها هناك، من النهضة والانتصاق بالتقدم الأوروبي، إنما ظلت إمبراطورية دينية، يحكمها السلطان وشيخ الإسلام حتى انهيارها في الحرب العالمية الأولى، وظهور الدول الوطنية، وبنهايتها انتهى عصر الإمبراطوريات. خلال الحكم العثماني الإمبراطوري (1453-1923) توسعت إلى الشرق والغرب، فاحتلت العراق، وبدا الصراع والحروب المتواترة مع الصفويين، وكانت بغداد ساحة لهذا النزاع، وقد ورث العراق من الدولة البيزنطية، والعثمانيون ليسوا قومية إنما شأن التسمية شأن الأمويين والعباسيين، فالأصول من أواسط آسيا، وتم النزوح هربا من تقدم المغول، حين ضعفت الخلافة العباسية وانتهت السلطنة السلجوقية، فتوزعت المناطق إلى إمارات، ومنها إمارة حكمها العثمانيون، ثم توافرت الظروف واستطاع العثمانيون، الذين كانوا يسكنون أدرنة قريبا من القسطنطينية، فاحتلوها في عهد محمد الثاني الذي عُرف بمحمد الفاتح، وتم فتح القسطنطينية عام 1453.

تركيا الإخوانية تتصرف بمنطق الخلافة لا بمنطق الدولة، مثلما تتصرف إيران وفق ولاية الفقيه فكلما النموذجين يعبران عن الحاكمية الإلهية

إلا أن هذا الحدث كان بداية للنهضة الأوروبية، فجميع العلماء والمفكرين والفلاسفة هربوا في أيام حصار القسطنطينية، الذي استمر لأسابيع، إلى إمارات ودول أوروبا الغربية، وهناك بدأوا في تأسيس نهضة ثقافية وعلمية، بينما افترقت إسطنبول، أو إسلامبول، وهو الاسم الذي أطلقه العثمانيون على العاصمة الجديدة (بدل القسطنطينية)، وبعد حكم 600 عام، من حكم الإمارة إلى حكم الإمبراطورية (1242 - 1923)، لم تتمكن الدولة العثمانية، على الرغم من اجتياحها لأوروبا، ووصولها حتى أسوار

التيارات الإسلامية تكيف الحريات في فرنسا لفرض أجنداتها

الداخلية، والتي وصل إلى قيادتها في نهاية شهر يونيو الماضي أحمث أغراس، ممثل الإسلام الإخواني التركي في فرنسا، المشرف على أكثر من 250 مسجدا وهو إخواني فرنكو-تركي من أنصار رجب طيب أردوغان وحزبه.

جماعات الإسلام السياسي في فرنسا تحرص على الاستفادة من مناخ الحريات والتفريات القانونية للترويج لأفكارها المتشددة والمتطرفة

ولفترات طويلة أتاحت فرنسا مساحات حرية واسعة لجماعات الإسلام السياسي بمختلف تفرعاتها التي استغللت مناخ الحريات وحق ممارسة العمل لتأسيس جمعيات ومؤسسات تعنى بالعمل المدني، وهي ستارة انتسحت بها لتخفي جوهر أعمالها والتي هي برمتها ليست سوى التفاف على القوانين الرسمية، فيما هدفها المركزي إنجاز مشروعاتها الكبرى، ذلك الذي رسمت خطوطه جماعة الإخوان.

خطرا حقيقيا على الجمهورية وقيمها وحرمان المجتمع وخاصة النساء المسلمات، وتكمن الأثرع الإسلامية في جماعة الإخوان والسلفيين الذين يتهمون الغرب بالعنصرية، فيما هم يتكئون على مفهوم زهاب الإسلام (الذي اخترعوه) لمواجهة أي نقد يناقش رواياتهم الدينية.

وسعت هذه التنظيمات منذ الثمانينات عبر تأسيس جمعيات ومنظمات للتغلغل داخل نسيج المجتمع الفرنسي وأساسا الجاليات المسلمة، فكان أن أنشئ في ثمانينات اتصاد الجمعيات الإسلامية في فرنسا وهو ممثل جماعة الإخوان المسلمين في البلد، والذي تمت هيكلته على يد كل من راشد الغنوشي، زعيم حركة النهضة الإسلامية، وفيلس مولوي القيادي الإخواني اللبناني.

ومع مرور الزمن كبر شأن المؤسسة بدعم مالي قطري في أغلبه، وأصبحت قديرالية تضم العشرات من الجمعيات إلى أن صارت محاورا أساسيا للدولة الفرنسية في تسيير شؤون الإسلام والمسلمين ابتداء من سنة 2003.

يحتل هذا التجمع الإخواني المدعوم من الدوحة مكانا معتبرا في المجلس الفرنسي للديانة الإسلامية، تلك الهيئة الرسمية التي أسسها نيكولا ساركوزي سنة 2003 حينما كان على رأس وزارة

لإصدار قانون يمنع الحجاب نهائيا. وهو موقف تماهت معه زوجة الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون التي لا تشغل منصبا مؤسسيا داخل الدولة، معتبرة أن المدرسة علمانية وأن عليها أن تخلو من السياسة والدين، في تناسق واضح مع موقفي كل من وزير التعليم بلانكير والاقصاد لومير.

فيما ذهبت المتحدثة باسم الحكومة الفرنسية سيبين ندياي، مذهبا آخر مقدمة رأيا مختلفا عبرت فيه عن حق المجبات في مرافقة أبائهن في مختلف الأنشطة المدرسية.

وتعتبر هذه المواقف المتناقضة عن عنف الجدل الذي أثاره الحجاب هذه المرة في المجتمع الفرنسي، فيما تسعى تيارات الإسلام السياسي لاستغلال هذا التخطي الفرنسي وإجراء الحسم في موضوع الحجاب وغيره من الموضوعات، مثل قانون مكافحة الإرهاب، للمزيد من التغلغل داخل الأوساط الاجتماعية الهشة وضمن الجاليات المسلمة وبت أطروحاتها ورؤاها الفكرية المعادية للعلمانية وقيم الدولة المدنية.

وتحرص جماعات الإسلام السياسي في فرنسا على الاستفادة من مناخ الحريات والتفريات القانونية للترويج لأفكارها المتشددة والمتطرفة، ما يمثل

لرئيس الجمهورية احتجاجا على ما تعرضت إليه السيدة المحجبة. لكن وزير التعليم ميشيل بلانكير، وبالرغم من إدانتها إهانة السيدة المحجبة، إلا أنه قال أيضا "إن الحجاب أمر غير مرغوب فيه في مجتمعنا"، كما تدخل وزير الاقتصاد برونو لومير ليعلن أنه لا يعتبر أن الحجاب الإسلامي هو المستقبل المأمول به للثقافة وللمجتمع الفرنسي، كما تصاعدت دعوات البعض

أيضا موظفي مؤسسات الدولة الذين يتعاملون مع الجمهور، فيما يسمح بهذا الملبس في الجامعات والسيدات اللواتي يترددن على هيئات الدولة لإنهاء معاملات معينة، كجمهور.

وبدا اليوم الجدل الحائر أكثر عنفا، والعبارات الصادرة عن شخصيات رسمية وعامة، قبل أعوام قليلة، لا تصدر إلا عن البمين المتطرف، ومن جانب آخر نشرت 90 شخصية من الممثلين والمثقفين نداء



الحجاب واجهة لتبرير مشروع

باريس - أثار ارتداء الحجاب في المؤسسات العامة بما فيها المؤسسات التعليمية جدلا واسع النطاق، بعد أن رفض النائب اليميني، جوليان أدول، حضور امرأة محجبة في اجتماع للمجلس المحلي بمنطقة "بورغوني فرانش كومتي"، واستنكر عدد كبير من الفرنسيين المعاملة المهينة للسيدة المحجبة أمام ابنها. ولكنه أثار جدلا آخر أكثر قوة حول الحجاب وارتدائه في بعض الأماكن، خصوصا وأن استفتاء أجري قبل الحادث كشف أن أغلب الفرنسيين يرفضون أن تكون السيدات اللواتي يصاحبن التلاميذ في رحلات من هذا النوع محجبات.

وساهم بث المشهد على جميع القنوات التلفزيونية الفرنسية، في تحويله إلى قضية رأي عام وموضوع نقاش سياسي، رغم كون فرنسا حسمت مسألة علمانية نظامها منذ 1905.

لم يكن الجدل بتلك القوة التي حدثت قبل 30 عاما مع بداية أزمة الحجاب في فرنسا، عندما حاولت ثلاث تلميذات في إحدى المدارس الإعدادية في خريف عام 1989 الدخول إلى المدرسة باحجبتهن، وانتهى الأمر بعد عقد ونصف العقد بصدر قانون يمنح أي إشارة دينية في الملبس والمظهر في المدارس ويشمل